

"القائمة الرمادية" لاتعس بلد

لم يكن مستغرباً ما ضجت به الساحة اللبنانية اثر ما نقلته وكالة رويترز عن ثلاثة مصادر مطلعة من ان لبنان بات على عتبة "القائمة الرمادية". وهي مصطلح يستخدم لوصف قائمة من الكيانات او الاشخاص او الانشطة، التي تعتبر مشكوكاً فيها او مثيرة للجدل. وتمت تسمية القائمة باللون الرمادي لأنها تعبر عن مفهوم الاشياء التي لا تتمتع بالشفافية الكاملة، كما انها لا تعتبر غير قانونية ولا تعتبر ايضاً قانونية، بل يتم وضعها لاطلاع الناس على دراية بما يجب ان يفعلوه او ما يجب تجنبه.

وضع لبنان على القائمة الرمادية يعني ان مجموعة مالية دولية ادرجته في قائمة الدول التي تتطلب دراسة مفصلة للانظمة المالية والمصرفية لديها، حيث يشير وضع لبنان على هذه القائمة الى احتمال وجود خروقات مالية او تعاون غير كاف في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. هذه القائمة، وفقاً للمنظمات المالية الدولية، تصنف الدول التي تحتاج الى اجراءات مالية وتحقيق مكثف قبل اتخاذ اي قرارات في ما يتعلق بمنح القروض وتجارة الاموال.

علاوة على ذلك، ان وضع لبنان على القائمة الرمادية يعني ان البلد يحتاج الى اجراءات جذرية لتحسين اقتصاده وادارته المالية قبل العودة الى القائمة السوداء، وذلك يتطلب جهوداً كبيرة من الحكومة والقطاعين العام والخاص للمساعدة في التغلب على هذه المشاكل المالية، وتحسين الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد.

يمكن ان يؤثر وضع لبنان على القائمة الرمادية بشكل سلبي على العديد من الجوانب الاقتصادية للبلد، بما في ذلك صعوبة الحصول على التمويل الدولي، وتعرض الاستثمارات الاجنبية للخطر، وارتفاع تكلفة الاقتراض، وتأثر حرية التجارة والتبادل التجاري، والتأثير على امكانيات الشركات اللبنانية والافراد للحصول على الخدمات المالية العالمية.

والى القيام باصلاحات مهمة في النظام المصرفي والمؤسسات الرسمية وتطبيق معايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، قد تكون هذه الخطوة مثابة دافع للبدء في تنفيذ الاصلاحات.

لم يكن مستغرباً ما نقلته رويترز، لانه جاء بعد ان حل لبنان في مرتبة اتعس بلد في العالم، قبالة فنلندا التي حلت في مرتبة اسعد بلد في العالم، وفق التصنيف الذي يصدر سنوياً عن دائرة الاحصاءات والتصنيف في منظمة الامم المتحدة.

لا تعلم المنظمات الدولية وحدها بوضعنا التعييس، بل الكل يعلم ان ساسيينا وحكوماتنا ووزراءنا ونوابنا ومسؤولينا لم يكونوا يوماً صادقين. فال مواطن يعيش كل ساعة وكل يوم، حالة عدم الصدق مع كل اطلالة لمسؤول يتمتع بحصانة هذا الزعيم او ذاك. لقد تخطينا جهنم لندخل الى اتونها بفضل سياسيين نيرونيين ساديين سلطويين، هدموا الدولة واحرقوا البلد.

كيف لا يكون لبنان على القائمة الرمادية بعدما ادار العالم والمؤسسات المالية الدولية وجههم عنا يأساً من تكرار الدعوة باجراء الاصلاحات، ولا من يسمع ولا من يستجيب مستقبل هذا الوطن.

ما يزيد من الامنا، ان الذين سببوا هذا الالم هم الذين يتصدرون اليوم حملات انتخاب رئيس للجمهورية، لتكوين سلطة تنفيذية جديدة بكل تشعباتها. وهم الذين سيسببون مجدداً، تعاسة هذا البلد وهذا الشعب، وسيدخلوننا نهائياً الى القائمة الرمادية.

عصام شلهوب

واعتر ان اي تطور سلبي جديد - مثل التضخم الاعلى من المتوقع او الارتفاع المفاجئ في اسعار الفائدة لاحتواء هذا التضخم او تصاعد التوترات الجيوسياسية - يمكن ان يدفع الاقتصاد العالمي الى الركود. وستكون هذه المرة الاولى منذ اكثر من 80 سنة التي يشهد فيها عقد واحد اثنتين من نوبات الركود العالمي. وتوقع تاليا ان ينمو الاقتصاد العالمي 1.7 في المئة عام 2023 و2.7 في المئة عام 2024

وفي ضوء ذلك، اقترح التقرير عدداً من السياسات والاصلاحات التي يمكن ان تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة على المواجهة والتكيف مع التحديات الاقتصادية المختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر: توفير التمويل والدعم الفني للدول النامية والمتوسطة الدخل من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، اطلاق برامج ومشاريع تتعلق بالاساسي منها مثل ترميم البنى التحتية، تعزيز التعليم والصحة وتنمية القطاع الخاص، تحسين الخدمات الحكومية والعامّة، تشجيع الاستثمارات الخاصة والمبادرات الريادية مثل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، التركيز على التنمية المستدامة في كل المجالات بما في ذلك الاهتمام بمسائل البيئة والتغير المناخي، العمل على تعزيز التجارة الدولية وزيادة القدرة على الوصول الى الاسواق العالمية، التعاون مع الحكومات والمؤسسات الدولية الاخرى.

واكد التقرير ان لبنان لن يكون في منأى عن هذه التطورات، اذ سيكون لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي انعكاسات كثيرة عليه، ومن الاثار الرئيسية لتراجع النمو الاقتصادي العالمي على لبنان:

- تدهور مستوى الاستثمارات الاجنبية في لبنان مما يجعل من الصعب جذب المزيد منها.

- تراجع حركة التجارة الدولية والصادرات مما يؤدي الى انخفاض الإيرادات وبالتالي النمو الاقتصادي.

- تراجع حركة السياحة واجتذاب السياح، حيث يعتبر قطاع السياحة من اهم مصادر الدخل في لبنان، وسيؤدي تالياً الى انخفاض النمو

الصندوق والبنك الدوليان يحذران من تباطؤ النمو الاسوأ لم يأت بعد والناس سيعانون سنة 2023

حالة من القلق والخوف عكستها التقارير التي صدرت عن صندوق النقد والبنك الدوليين في الاونة الاخيرة، وتناولت احداث المستجدات الاقتصادية. فقد اقدم البنك والصندوق على التحذير من خطورة تباطؤ النمو في اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط في العام 2023



نتيجة الانتكاسات التي مني بها الاقتصاد العالمي، وبسبب الحرب في اوكرانيا التي ادت الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية والطاقة والتي جاءت في اعقاب تفشي وباء كورونا، اضافة الى ارتفاع الاسعار ومعدلات الفائدة، بات هناك خطر من تبعات في مختلف انحاء العالم.

واشار التقرير الى ان الصدمات هذا العام ستكافئ الجراح الاقتصادية التي التامت جزئياً في مرحلة ما بعد الوباء.

وخفض تقرير صندوق النقد توقعاته للنتائج المحلي الاجمالي العالمي تحديداً في العام 2023 الى 2,3 في المئة، اي اقل 0,2 نقطة مئوية، مقارنة بتوقعاته في تموز من العام 2022.

ورأى ان مشهد النمو العالمي هو الاضعف منذ العام 2011 تحديداً، باستثناء ما كان عليه خلال الازمة المالية العالمية واسوأ فترات جائحة كورونا.

ونبه المستشار الاقتصادي للصندوق بيار اوليفيه غورينشاس، في مدونة تزامنت مع صدور التقرير الاخير، الى ان اكثر من ثلث الاقتصاد العالمي ماض نحو ركود في العام الجاري او المقبل، مشيراً الى أن الاسوأ لم يأت بعد، وحيث سيعاني الكثير من الناس في العام 2023.

ونظراً الى الاوضاع الاقتصادية الهشة، حذر التقرير من امتداد الاثار السلبية للنمو الاقتصادي على انعدام الامن الغذائي الى اجيال مقبلة، وان تضخم اسعار المواد الغذائية الذي يزيد عن 10 في المئة سيرتد ضغوطاً على الاسر الاشد فقراً.

وتوقع التقرير الصادر، ان تكون هناك اثار طويلة الاجل لارتفاع الاسعار وانعدام الامن الغذائي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وان يتباطأ نمو اجمالي الناتج المحلي للمنطقة الى 3 في

هناك فجوة كبيرة بين البلدان المرتفعة الدخل وبقية بلدان المنطقة. ومن المتوقع ان يتباطأ نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهو بديل افضل لتحديد مستويات المعيشة، ليصل الى 1.6 في المئة في عام 2023 من 4.4 في المئة في العام 2022.

ووفق تقرير البنك الدولي، فان معدلات النمو العالمي تتباطأ بشدة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع اسعار الفائدة، وتراجع الاستثمارات، والاضطرابات الناجمة عن الغزو الروسي لاورانيا. وتوقع في المقابل ان ينمو الاقتصاد العالمي 1.7 في المئة عام 2023 و2.7 في المئة عام 2024.

صدّمت هذا العام سنكاً من جديد الجراح الاقتصادية التي التامت

المئة في العام 2023 مقابل 5.8 في المئة في العام 2022. ولفت الى ان البلدان المصدرة للنفط، التي استفادت من المكاسب غير المتوقعة في العام 2022، ستشهد تباطؤاً في النمو، لكن لا تزال



المديرية العامة للأمن العام



تضحية خاسمة

التحتية وصعوبات في توفير المياه والطاقة وتلوث البيئة وضعف الانتاج الزراعي والصناعي. ومن اجل مواجهة هذه التحديات، تحتاج الحكومة والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني الى تعزيز الاستثمار في البنى التحتية، وتحسين الانتاجية، والجودة في الزراعة والصناعة، وزيادة الوعي الى اهمية الامن الغذائي، وتوفير الموارد والمعدات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

امام هذا الواقع، اعتبر خبراء متخصصون، ان الاستراتيجية المقاومة للازمات، تتركز على قطاعات اساسية تكون مدمكا لبناء اقتصادي يستطيع الصمود امام الهزات الاساسية والارتدادية، على ان تشمل هذه الركائز القطاع الصناعي.

فقد اكد وزير الصناعة جورج بوشكيان ان "مواجهة الازمات المتوقعة يمكن ان تتم عبر تعزيز الاستثمار في التحول الرقمي وتطوير القدرات التصديرية وتنويع مصادر اليرادات، والتركيز على تعزيز الابتكار والتكنولوجيا". و اشار الى ان "من المهم ايضا للصناعة اللبنانية اتخاذ تدابير لتخفيف الاثر السلبي على العمال والموظفين، وتحسين المناخ التجاري والاستثماري لجذب المستثمرين الداخليين والخارجيين لتعزيز نمو الصناعة". وتشمل الركائز ايضا، بحسب ما اوضح لـ "الامن العام" مسؤول الشؤون الاقتصادية في منظمة الاسكوا الدكتور احمد مومي، ان القطاع التكنولوجي، حيث "يمكن للبنان ان يستغل الطاقات البشرية العالية الكفافية في تطوير قطاع التكنولوجيا على نطاق واسع. و اكد ان "على الحكومة اعادت الثقة بالاقتصاد، واعادت هيكلية القطاع المصرفي، واصلاح قطاع الكهرباء، وترميم النظامين الصحي والتعليمي، والحد من هجرة الادمغة".

وتكتمل ركائز مقاومة الصدمات في تعزيز الزراعة في لبنان، كما اكد الاستاذ المشارك في الاقتصاد الزراعي في الجامعة الاميركية في بيروت الدكتور علي شلق، وذلك عبر "تنفيذ خطط طويلة الامد لحماية الامن الغذائي وتتضمن التوجيه الحكومي للاستثمارات الكبيرة في الزراعة، اضافة الى تحفيز المزارعين المحليين ودعمهم في تنفيذ المشاريع الزراعية المستدامة".

ع. ش.



التوترات الجيوسياسية ستدفع الاقتصاد العالمي الى الركود

الجدير ذكره، ان ثمة حلولاً مطروحة لمواجهة هذا التحدي، تكمن في تعزيز الزراعة الطبيعية والمستدامة وزيادة انتاجية المحاصيل. امام هذا الواقع يواجه لبنان تحديات كبيرة في الامن الغذائي، حيث يعاني من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وتدهور الوضع الاقتصادي والمالي. كما ان الازمة السياسية والاجتماعية تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين وتعيق حركة التجارة والانتاج في البلاد. برزت اهمية الصناعات الغذائية اللبنانية في شكل لافت، مع بداية ازمتها الاقتصادية والمالية، اذ حلت في الاسواق مكان السلع الغذائية المستوردة التي فقدت نتيجة تراجع الاستيراد. مع العلم بأن اسعار المنتجات المحلية لم تكن ايضا ملائمة لكل الميزانيات الاسرية، فأدت الى تراجع في حجم الاستهلاك، بعدما اضطر المواطن الى ترشيد سلة الانفاق. الى جانب ذلك، يعاني لبنان من مشاكل في البنى

الاقتصادي العالمي الى تراجع في اعداد السياح الوافدين على لبنان.

- تدني قيمة الاستثمارات الداخلية في لبنان التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي في شكل كبير.

- تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، بحيث تؤدي حالة الركود الى انخفاض في الانفاق الاستهلاكي وعدم تحقيق المواطنين لمستوى حياة افضل.

يواجه العالم حالياً من تحديات جسيمة في مجال الامن الغذائي، بحيث ان الازمات الصحية الحالية اثرت على قطاعات الاغذية والزراعة وتسببت في نقص المواد الغذائية وزيادة الاسعار، بالاضافة الى اسباب اخرى تشمل:

- زيادة عدد السكان: تزايد عدد السكان في العالم بشكل كبير سيؤدي حتما الى زيادة الطلب على الغذاء.

- تغير المناخ: يؤدي التغير المناخي الى تغيرات في الاحوال الجوية ويتسبب في تراجع الانتاجية الزراعية.

- التلوث البيئي: يتسبب التلوث البيئي في تلف المحاصيل والحيوانات المائية، مما يؤدي الى نقص في المواد الغذائية.

- الانفاق غير المنتظم: تسبب هذا الانفاق في اهمال الاستثمار في انتاج الغذاء وزراعته.

- تحويل الاراضي: تحويل الاراضي الخصبة لغراض اخرى، مما يؤدي الى خفض انتاجية الاراضي الزراعية.